المساعدات الخارجية وتحديات التنمية فى أفريقيا

د.غادة أنيس البياع(*)

مقدمة :

تحولت أنظار العالم منذ خمسينيات القرن الماضى ومع نجاح برنامج المساعدات الممنوحة لإعادة إعمار أوروبا عبر خطة مارشال فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٢ إلى القارة الإفريقية التى كانت تشهد تغيرات كبيرة فى تلك الفترة متمثلة فى حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها، حيث بلغ مجموع الدول الإفريقية المستقلة حتى عام ١٩٦٤، ٣١ دولة، وقد ارتأت الدول الغربية أن المساعدات المالية المقدمة لإفريقيا هى الوسيلة الأنجح للحفاظ على مصالحها فى دول القارة، كما اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية الأداه الأنسب فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي للهيمنة على العالم، ثم ما لبثت أن تحولت برامج المساعدات الدولية الافريقية لتخدم أهداف معلنة أخرى كمكافحة الفقر فى السبعينيات وتسهيلات التعديلات الهيكلية المعززة فى الثمانينات، وما تلاها من مشروطيات سياسية واقتصادية هدفت جميعاً الي ترسيخ الفكر الليبرالي الجديد فى دول القارة، ورغم تحويل اكثر من تريليون دولار كمساعدات خارجية من الدول الغنية للقارة الافريقية منذ أربعينيات القرن العشرين فليس هناك ثمار تذكر لهذه المساعدات على صعيدى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فأفريقيا حاضنة لأعلي نسبة فقراء فى العالم اي تأوي ٥٠٪ من مجموع فقراء العالم، وبقي متوسط العمر المتوقع عند الولادة فى أفريقيا على ما هو عليه، فهي القارة الوحيدة التى يبلغ متوسط عمر الإنسان فيها أقل من ٦٠ عاماً، ولا تزال معدلات متعلمي القراءة

(*) مدرس الاقتصاد - معهد البحوث و الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة.

والكتابة ومؤشرات الرعاية الصحية وعدم عدالة توزيع الدخول عند المستويات الأقل بين دول العالم، وعلى الصعيد السياسي لا يزال نحو ٥٠٪ من دول القارة الافريقية خاضعة لأنظمة حكم غير ديمقراطية، الأمر الذى يجعلنا بصدد إشكالية جديرة بالدراسة تتلخص فى طرح التساؤل الرئيسي التالي، لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل؟ وما هو الطريق الأفضل لتنمية افريقيا؟

و تتبع هذه الورقة البحثية منهج الاقتصاد السياسي الدولي ، بالإضافة الي استخدام بعض الأدوات الاستقرائية والاستدلالية . وتم تقسيم الورقة الي ثلاثة اجزاء يتناول الجزء الأول مفهوم المساعدات الخارجية وتطور اجندة المساعدات الخارجية المقدمة لأفريقيا، بينما يتناول الجزء الثاني تطور حجم وهيكل المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وفاعلية تلك المساعدات فى النهوض بأفريقيا، ثم يعرض الجزء الثالث والأخير استراتيجية جديدة للنمو و التنمية فى افريقيا لا يعتمد على المساعدات الخارجية.

الجزء الأول: مفهوم المساعدات الخارجية
وتطور أجندة المساعدات الخارجية المقدمة لأفريقيا

أولاً: مفهوم المساعدات الدولية

بوجه عام يوجد ثلاث أنماط من المساعدات الدولية، الأول مساعدات الإغاثة أو المساعدات الإنسانية والتى يتم إرسالها لمواجهة الكوارث الطارئة، والنمط الثانى المساعدات الخيرية والتى يتم توزيعها من قبل جمعيات خيرية، او تقدم للشعوب أو للمؤسسات بشكل مباشر والنوع الثالث هو المساعدات الممنهجة أو المساعدات التى تقدم للحكومات مباشرة، وتكون من خلال تحويلات من حكومة لحكومة وتسمي المساعدات الثنائية أو تقدم من مؤسسات دوليه مثل البنك الدولى وتعرف باسم المساعدات متعددة الأطراف.

ومع ان هناك مزايا جوهرية لمساعدات الإغاثة الطارئة وكذلك المساعدات الخيرية، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التى وجهت لها نظراً لأنها تنفذ بطرق قد يشوبها الفساد، وتستهلك تكاليف إدارية مرتفعة، وفى بعض الأحيان ترتبط هذه المساعدات ايضاً بمجموعة من المحاذير التى تضعها الحكومات المتبرعة أو الجهات المانحة، على سبيل المثال فى عام ٢٠٠٥ تعهدت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم ١٥ مليار دولار على مدى ١٥ سنة لمكافحة مرض الايدز، وأغلب هذه المبالغ تقدم ضمن خطة الطوارىء الموضوعة تحت تصرف الرئيس لمساعدة ضحايا الايدز التى تم اطلاقها فى يناير ٢٠٠٣، إلا أن هذه المساعدات أشترطت أن يذهب ثلثها لتعزيز برامج التقشف، بالإضافة لمجموعة أخرى من المحاذير على المنظمات المتلقيه لهذه المساعدات [١] .

وتهتم هذه الورقة البحثية بصفة أساسية بموضوع المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول الأفريقية، ويعتبر مصطلح المنح والمعونات أو المساعدات الاقتصادية الدولية هو المصطلح الاكثر شيوعاً فى التعبير عن المساعدات الاجنبية، رغم وجود اختلاف كبير فى مدلوله وتعريفه حيث من الممكن ان يختلف التعريف

الحقيقى للمعونة والمقصود منها، والدوافع من ورائها بين الدول المانحة بعضها وبعض أو بين الدول المانحة والدول المتلقية، حيث تميل الدول المتلقية للمعونة الي قصر مفهوم المساعدات الاقتصادية على المنح الاقتصادية التى لا تحمل التزاما لاحقاً بالوفاء، فى حين أن الدول المانحة والمنظمات الدولة تميل لتوسيع مفهوم المعونة ليشمل كافة التدفقات المالية بما فى ذلك رؤوس الأموال والمنح الاقتصادية العامة والخاصة، وائتمان التصدير [٢] .

وبناء على ذلك فإن التعريف الشائع للمنح والمعونات هو أنها تدفقات الموارد المالية والمادية والفنية والبشرية بشروط تيسيرية من دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية الي دولة أو مجموعة اخرى من الدول، ويقصد بالشروط التيسيريه ارتفاع عنصر المنحة فى هذه التدفقات أو ارتباطها بمعدلات فائدة منخفضة، وطول فترتي السماح والسداد، وامكانية سداد القروض فيها بالعملة المحلية أو بالإنتاج المحلي.

وتعرف الأمم المتحده المساعدات الاقتصادية بأنها عبارة عن المنح الخالصة وصافى القروض طويلة الأجل لغير الأغراض العسكرية، وبالتالى فهي تستبعد الأموال الخاصة فى شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة وائتمان التصدير من المساعدات الاقتصادية الخارجية [٣] .

وفى تعريف منظمة OECD لجنة مساعدات التنمية: تعرف معونات التنمية الرسمية بأنها الموارد المتدفقة من الدول الغنية الي الدول النامية مع وجوب توافر ثلاثة شروط رئيسية فى هذه الموارد.

- ان تكون من مصادر رسمية.
- ان تكون بغرض التنمية.
- أن تحتوي على شروط امتيازيه، أي أن عنصر المنحة فيها لا يقل عن ٢٥٪ [٤].

على أنه وخلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، مع تزايد المديونية الخارجية ودخول معظم دول العالم الثالث قائمة الإعسار المالي، فقد تغيرت كثير

من المعاني التقليدية لمفهوم المساعدات الدولية لدي كل من الدائنين والمدينين، وبالتالي أتسع مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية ليكون : أنها تمثل كل المنح الرسمية والقروض والإمتيازات من الدول الغنية الي الدول الفقيرة، سواء كانت فى شكل موارد نقدية أو فى شكل سلع وموارد غذائية، أو فى شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوي البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو والتنمية فى الدول النامية، على أن يكون عنصر المنحة فى هذه المعونات يمثل حوالي ٢٥٪ على الأقل، بالإضافة الي اعتبار أن إسقاط أو إعادة جدولة المديونية وكذلك المزايا الجمركية معونة مقدمة من الدول الغنية للدول الفقيرة (٥) .

ثانياً: تطور أجندة المساعدات الدولية المقدمة لأفريقيا:

بنهاية الخمسينيات من القرن العشرين، وبعد نجاح خطة مارشال فى إعمار أوروبا الغربية تحولت الأنظار وكذلك الاهتمام من قبل الدول المانحة الي مناطق اخرى من العالم، وعلى وجه التحديد قارة أفريقيا، حيث ارتأت الدول الغنية أن أفريقيا تشكل هدفاً مثالياً لتوجيه المساعدات فرغم استقلال معظم الدول الافريقية عن الاستعمار فى تلك الفترة إلا أنها ظلت معتمدة على المساعدات المالية السخية المقدمة من مستعمريها السابقين فى أوروبا الغربية، كما تحولت افريقيا لساحة للتنافس السوفيتي الأمريكي من خلال دعم الاتحاد السوفيتي لحلفائه مثل باتريس لومومبا فى الكونجو، ومنجستوهيلا مريام فى أثيوبيا، فى مقابل دعم الولايات المتحدة الامريكية ورعاية مؤيديها مثل موبوتو سيسيكو فى زائير ومن ثم لم يكن تدفق المساعدات الاجنبية لأفريقيا متوقفاً على أستحقاق الدولة للمساعدات بل علي مدى ولاء الدولة لأي من المعسكرين، ويمكن عرض موجز لأجندة المساعدات الاجنبية الي افريقيا منذ ستينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر:

١- مرحلة التصنيع فى ستينيات القرن العشرين، حيث تلقت قارة افريقيا فى بداية ذلك العقد مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار وجهت فى معظمها لتمويل مشروعات صناعية ضخمة مثل مشروع سد كريبا على جانبي الحدود بين

زامبيا وزيمبابوي، ثم مالبثت ان قاربت هذه المساعدات لـ ٩٥٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٦٥، وجهت معظمها لمشروعات البنية الأساسية التى أهتمت دول القارة بها بعد الاستقلال، حيث تلقت غانا مساعدات بقيمة ٩٠ مليون دولار، وحصلت زامبيا وكينيا ومالاوي على مساعدات بلغت نحو ٣١٥ مليون دولار لكل منها بنهاية عقد الستينيات [٦] .

٢- التحول للتركيز على مكافحة الفقرة مع إرتفاع أسعار النفط فى أكتوبر ١٩٧٣ شهدت العديد من الدول الأفريقية إرتفاعاً حاداً فى أسعار المواد الغذائية ، ثم ركوداً اقتصادياً منذ عام ١٩٧٥ ، وقد هدد الإرتفاع فى أسعار الغذاء مساعى التنمية فى الدول الأفريقية ، وأدى إلى إرتفاع مستويات الفقر إلى حدود لم يصل إليها من قبل ، وهو ما دفع البنك الدولى لإعادة توجيه إستراتيجياته للتركيز على معالجة الفقر المتزايد ، وقد حذت الدول المانحة حذو البنك الدولى ، وهو ما أدى لإعادة توجيه المساعدات بعيداً عن مشروعات البنية التحتية الضخمة ، لتذهب لقطاع الزراعة والخدمات الإجتماعية فى نهاية السبعينيات لتتجاوز ٥٠٪ من إجمالى المساعدات المقدمة لأفريقيا [٧]

٣- أجندة المساعدات الأجنبية فى الثمانينات ومع ارتفاع تكاليف الاقتراض نتيجة الارتفاع الحاد فى أسعار الفائدة الذى انتهجته الدول المانحة، الأمر الذى أدى إلى عجز العديد من دول العالم عن سداد ديونها، حيث وصلت خدمة الدين فى أفريقيا فى عام ١٩٨٢ إلى نحو ٨ مليارات دولار، وفي أفريقيا وحدها كان هناك ١١ دولة هي: أنجولا و نيجيريا و تنزانيا و الكاميرون والكونغو وساحل العاج والجابون وموزمبيق وجامبيا والنيجر، عجزت جميعاً عن سداد التزاماتها وديونها المستحقة[٨] وهو ما دفع البنك الدولى للعمل على إعادة جدولة الديون من خلال ما أطلق عليه تسهيلات التعديلات الهيكلية بغرض إقراض الدول العاجزة عن السداد، وهو ما زاد من إعتماد الدول المدينة على المساعدات، وأدى إلى تراجع الأوضاع الإقتصادية فى إفريقيا بصورة حادة.

وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين ظهور الفكر الليبرالى الجديد

الذى يدعو لتحرير الأسواق وإزالة القيود والحد من التدخل الحكومى، وفى أفريقيا كان هذا التحول الاقتصادي قد تم تبنيه من خلال برنامجي التثبيت والتكيف الهيكلى المدعومين من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وقد صاحب تطبيق هاتين المبادرتين إطلاق البنك والصندوق برامج واسعة للمساعدات، حيث تلقت الدول الفقيرة فى أفريقيا أموالاً نقدية على هيئة مساعدات لدعم ميزانياتها فى مقابل تبنى حلول تحرير السوق كطريق للتنمية، وهو ما استلزم تقليص دور الدول وخصخصة الصناعات وتحرير التجارة، وغيرها، ومنذ بداية أزمة الديون فى عام ١٩٨٢ إرتفعت تدفقات قروض صندوق النقد الدولى من ٨ مليارات دولار إلى ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٣ ، كما ازدادت تدفقات المساعدات الموجهة لتخفيض الفقر، وبلغت حصة البنك الدولى من الإقراض المخصص للتعديلات الهيكلية ما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ من إجمالى القروض، كما أصبحت القروض الثنائية تقدم بشروط ميسرة ، وحتى أوائل التسعينات كان أكثر من ٩٠٪ من التدفقات المالية إلى أفريقيا عبارة عن هبات(٩).

٤- بنهاية الحرب الباردة فى عام ١٩٩١ لم تعد سياسة المساعدات محكومة بمتطلبات تلك الحرب ، كما أنه مع إنهيار الإتحاد السوفيتى فقد إنخفضت مبالغ المساعدات المقدمة من الإتحاد السوفيتى إلى أفريقيا والتى قدرت بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ، وإتسم عقد التسعينات بتقلص حجم المساعدات الموجهة للتنمية فى أفريقيا بصورة حادة ليصل صافي إجمالي المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية في أفريقيا من الذروة البالغة ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ إلى ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ مع إرتباطها بمجموعة جديدة من المشروطيات السياسية ، كتطبيق الحوكمة والمقصود بها إصلاح هيكل الحكم وتحسين الخدمات المدنية والإدارات الحكومية ، كذلك تزايد الدعوة لتطبيق النموذج الغربى فى الديمقراطية ، على إعتبار أن فرض الحكم الجيد والديمقراطية بالقوة إلى جانب المساعدات فى الدول التى تفتقر للتنمية

سيضمن إحداث تغيرات مفاجئة فى الأوضاع السياسية والإقتصادية فى الدول الأفريقية .

٥- بعد عام ٢٠٠٠ وضع صندوق النقد الدولى ترتيبات جديدة للمساعدات المقدمة لأفريقيا تختلف عن تلك المقدمة من البنك الدولى الذى يتعامل كبنك للتنمية، فى محاولة من الصندوق لتدعيم الآثار الإيجابية للمساعدات على النمو، والرقابة عن كثب للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتدفقات المعونة خاصة لدى الدول التى تعتمد على المساعدات بصورة كبيرة، وقد توصلت أبحاث الصندوق إلى أن الآثار السلبية للمساعدات الخارجية ترجع بصورة أساسية للمغالاة فى أسعار الصرف فى البلدان المتلقية للمعونة، وهو ما يضعف من القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية، وفى عام ٢٠٠٥ نشر صندوق النقد الدولى تقريراً بعنوان المساعدات لن تحقق النمو فى أفريقيا Aid will not lift Growth in Africa .

وحذر التقرير من فكرة توجيه المساعدات الخارجية دون رقابة صارمة على الأداء الإقتصادى للدول المتلقية [١٠] .

الجزء الثانى: تطور حجم وهيكل المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، وفاعلية تلك المساعدات فى تمويل النمو والتنمية

أولاً: تطور حجم وهيكل المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا.

١- بالنظر للجدول رقم (١) والذى يوضح صافى المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة فى عام ٢٠١٣ موزعة على مناطق العالم ، يتضح أن قارة أفريقيا وحدها قد تلقت ٥٥٧٩٣ مليون دولار فى عام ٢٠١٣ بنسبة ٣٧,٢٪ من إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية فى نفس العام ، بينما تلقت قارة آسيا ٢٩,٥٪ من هذه المساعدات، وهو ما يوضح أن قارة أفريقيا تتلقى القدر الأكبر من إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للعالم.

جدول رقم (١) : توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية على مناطق العالم وعدد السكان بالمليون نسمة فى عام ٢٠١٣.

	صافى المساعدات بالمليون دولار	النسبة المئوية	عدد السكان بالمليون نسمة
أفريقيا	٥٥٧٩٣	٣٧,٢٪	١١٠٩
آسيا	٤٤٣٣٠	٢٩,٥٪	٣٩٢٣
أمريكا	١٠٢١٦	٦,٨٪	٦٠٩
أوروبا	٧٣٦٣	٤,٩٪	١٥٢
أستراليا	٢١٤٨	١,٤٪	١٠
مساعدات غير محددة بمطقة	٣٠٢٣٦	٢٠,١٪	-
إجمالى المساعدات	١٥٠٠٨٦	١٠٠٪	-

المصدر:-

- Development aid at Glance, statics by Region ,The Organisation for Economic Co-Operation and Development , 2015, p.4

٢- توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا وفقاً للمانحين والمتلقين للمساعدات:

فيما يتعلق بالدول المانحه للمساعدات الإنمائية أو ما يطلق عليه المساعدات الثنائية يتضح من الجدول رقم (٢) أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت فى المقدمة من حيث قيمة المساعدات المقدمة لأفريقيا خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ حيث قدمت ما يعادل ٣٠٪ من إجمالى قيمة المساعدات المقدمة لأفريقيا ، يليها فرنسا بنسبة ١٣٪من إجمالي تلك المساعدات ، ثم المملكة المتحدة التى قدمت ١٢٪ من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا خلال نفس الفترة تليها ألمانيا فاليابان ثم كندا والسويد و...

جدول رقم (٢) : توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وفقاً للدول المانحة (الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية)

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	متوسط ٣ سنوات	النسبة من إجمالى المساعدات المقدمة من الدول المانحة
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥٠٢	٩١٢٧	٨٩٧٩	٩٢٠٣	٣٠٪
فرنسا	٤٦٤١	٤١٢٨	٣١٦٩	٣٩٧٩	١٣٪
المملكة المتحدة	٣٤٠٩	٣٤٤٥	٣٩٢٢	٣٥٩٢	١٢٪
المانيا	٢٥٧٥	٢٧٨٤	٢٣٩٧	٢٥٨٥	٨٪
اليابان	١٧٠٨	١٧٢٤	٢٠٩٢	١٨٤٢	٦٪
كندا	١٥٤٥	١٨٥٠	١٥١٩	١٦٣٨	٥٪
السويد	١٣٥١	١٢٠١	١١٦٧	١٢٤٠	٤٪
النرويج	١٠٨٠	٩٥٦	١٠٤٦	١٠٢٧	٣٪
هولندا	٩٧٩	٧٤٤	٨٥٨	٨٦٠	٣٪
الدنمارك	٩٧٥	٨٠٥	٧١٣	٨٣١	٣٪
دول أخرى	٤٩٥٢	٣٧٢٤	٣٥٠٠	٤٠٥٩	١٣٪
إجمالى المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة	**٣٢٧١٧**	**٣٠٤٨٨**	**٢٩٣٦٣**	**٣٠٨٥٦**	١٠٠٪

المصدر :

Development Aid At A Glance, The Organisation for Economic Co-Operation and Development ,2015, p.4.

ويوضح جدول رقم (٢) الاتجاه الهبوطى لحجم المساعدات الثنائية المقدمة لأفريقيا حيث كانت ٣٢٧١٧ مليون دولار فى عام ٢٠١١ انخفضت إلى ٣٠٤٨٨ مليون دولار فى ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٩٣٦٣ مليون دولار فى ٢٠١٣.

أما فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف المقدمة لأفريقيا من منظمات دولية وإقليمية فى الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ كما يوضحها الجدول رقم (٣) ، حيث كانت مؤسسات الاتحاد الأوروبي فى الصدارة من حيث حجم المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف المقدمة لأفريقيا بنسبة ٣٣٪ من إجمالى تلك المساعدات ، يليه المؤسسة الدولية للتنمية بنسبة ٢٦٪ ، وتمثل المساعدات الإنمائية المقدمة من صندوق التنمية الأفريقي ١٠٪ من إجمالى تلك المساعدات .

جدول رقم (٣) : حجم المساعدات الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة لأفريقيا فى الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ بالمليون دولار.

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	متوسط ٣ سنوات	النسبة المئوية
مؤسسات الاتحاد الاوروبي	٦٠٣٧	٧١٤١	٥٩٧٣	٦٣٨٤	٣٣٪
الوكالة الدولية للتنمية IDA	٤٧٣٩	٤٧١٢	٦٠٧٢	٥١٧٤	٢٦٪
البنك الدولي	١٥٣٤	٢١٧٣	٢٥٢٣	٢٠٧٧	١١٪
صندوق التنمية الافريقية	٢١٤٧	١٧٨٨	٢١٨٠	٢٠٣٨	١٠٪
صندوق النقد الدولي	١٠٥٧	٨٣٧	٥١٢	٨٠٢	٤٪
التحالف الدولي للمصل واللقاح GAVI	٥١٧	٥٩٦	٨٦٠	٦٥٨	٣٪
اليونيسيف UNICEF	٤٨٤	٤٠٧	٤٧٢	٤٥٤	٢٪
الصندوق العربي للتنمية	٢٨٥	٢٩٣	٢٧١	٢٨٣	١٪
الايفاد IFAD	١٧٣	٢٨٧	٢٨٠	٢٤٦	١٪
برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP	٢٢٧	٢٢٤	٢١٧	٢٢٠	١٪
منظمات أخرى	١١٨٧	١٢٦٤	١٢٣٤	١٢٢٨	٦٪
الاجمالي	**١٨٣٨١**	**١٩٧٢١**	**٢٠٥٩٥**	**١٩٥٦٦**	**١٠٠٪**

المصدر :

Development Aid at A glance, Statistics, by Region, ,The Organisation for Economic Co-Operation and Development , 2015, p.6

٣- توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية وفقاً للدول الافريقية المتلقية للمعونة

وفيما يتعلق بالدول الأفريقية المتلقية للمساعدات الانمائية الرسمية فقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطي فى المرتبه الأولي من حيث حجم المساعدات الرسمية التى تلقتها قارة افريقيا فى الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ حيث تلقت ٣٦٥٥ مليون دولار فى المتوسط بنسبة ٧٪ من اجمالي المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا مع ملاحظة انخفاض حجم المساعدات التى قدمت لجمهورية الكونغو الديمقراطي من ٥٥٣٤ مليون دولار فى ٢٠١١ الي ٢٥٧٢ مليون دولار فى ٢٠١٣، وتأتي أثيوبيا فى المرتبة الثانية حيث تلقي المساعدات الانمائية الرسمية بمتوسط ٣٥٤٢ مليون دولار فى المتوسط خلال نفس الفترة تليها تنزانيا ثم كينيا ومصر وموزمبيق كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) : توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية وفقاً للدول الافريقية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتي ٢٠١٣ بالمليون دولار

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	متوسط ٣ سنوات	النسبة المئوية
جمهورية الكونغو الديمقراطي	٥٥٣٤	٢٨٥٩	٢٥٧٢	٣٦٥٥	٧٪
أثيوبيا	٣٥٣٩	٣٢٦١	٣٨٢٦	٣٥٤٢	٧٪
تنزانيا	٢٤٤٦	٢٨٣٢	٣٤٣٠	٢٩٠٣	٥٪
كينيا	٢٤٨٢	٢٦٥٤	٣٢٣٦	٢٧٩١	٥٪
مصر	٤١٤	١٨٠٧	٥٥٠٦	٢٥٧٩	٥٪
موزمبيق	٢٠٨٥	٢٠٩٧	٢٣١٤	٢١٦٥	٤٪
نيجيريا	١٧٦٩	١٩١٦	٢٥٢٩	٢٠٧١	٤٪
كوت ديفوار	١٤٣٦	٢٦٣٦	١٢٦٢	١٧٧٨	٣٪
غانا	١٨١٠	١٨٠٨	١٣٣١	١٦٥٠	٣٪
أوغندا	١٥٧٨	١٦٥٥	١٦٩٣	١٦٤٢	٣٪
الدول الأفريقية الأخري	٢٨٦٣٤	٢٧٨١٩	٢٨٠٩٣	٢٨١٨٢	٥٣٪
الاجمالي	**٥١٧٢٨**	**٥١٣٤٣**	**٥٥٧٩٣**	**٥٢٩٥٥**	١٠٠٪

المصدر :

Development Aid At a Galnce, Statistics by Region, ,The Organisation for Economic Co-Operation and Development ,2015, P07.

ثانياً: فاعلية المساعدات الخارجية فى تمويل النمو التنمية فى افريقيا

أن فهم وتحليل العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية امر بالغ الاهمية فى معرفة تأثير المساعدات الخارجية سواء على النمو أو علي التنمية فى البلدان الأفريقية، ويذكر أنه على مدي العقود الماضية قد تم نقل ما يعادل تريليون دولار على الأقل من المساعدات ذات الصلة بالتنمية من الدول الغنية والمنظمات الدولية الي افريقيا، ورغم ذلك فإن دخل الفرد فى افريقيا اليوم اقل مما كان عليه فى السبعينيات، ويعيش أكثر من ٥٠٪ من السكان على أقل من دولار واحد يومياً وحتي بعد حملات التخفيف من عبء الديون فمازالت الدول الأفريقية تقوم بدفع ملايين الدولارات سنوياً لسداد ديونها على حساب التعليم والرعاية الصحية وتطوير البيئية التحتية(١١).

وقد تسببت التدفقات الهائلة لأموال المساعدات الدولية فى درجة عالية من الاعتماد على المساعدات الدولية وهو ما يمكن قياسه من خلال حساب النسبة بين قيمة المساعدات الانمائية الرسمية والناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول رقم (٥) أن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية للناتج المحلي الاجمالي فى افريقيا ككل كانت حوالى ٢,٣ ٪ فى عام ٢٠١٣، وترتفع هذه النسبة بالنسبة لبعض دول القارة فقد بلغت ٢٢٪ فى الكونغو الديمقراطي عام ٢٠١١ ثم انخفضت الي ١٠,٥٪ فى عام ٢٠١٢ ثم ٨,٣٪ فى عام ٢٠١٣، كما جاوزت هذه النسبة الـ ١٨٪ فى موزمبيق عام ٢٠١١ ثم هبطت لتصل الي ١٤٪ فى عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٥) : نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الي الناتج المحلى الاجمالي فى عدد من الدول الافريقية فى الفترة من عام ٢٠١١وحتي ٢٠١٣ (مقياس الاعتماد على المساعدات)

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
جمهورية الكونغو الديمقراطي	٪٢٢	٪١٠,٥	٪٨,٣
أثيوبيا	٪١١,٦	٪٧,٧	٪٨,٢
تنزانيا	٪٧,٥	٪٧,٤	٪٧,٧
كينيا	٪٦	٪٥,٣	٪٥,٩
مصر	٪٠,١٨	٪٠,٧	٪٢,٢
موزمبيق	٪١٨,٤	٪١٤,٤	٪١٤
نيجيريا	٪٠,٤	٪٠,٤	٪٠,٥
كوت ديفوار	٪٦	٪٧	٪٤,٢
غانا	٪٤,٦	٪٤,٣	٪٢,٧
اوغندا	٪٧,٣	٪٦,٨	٪٦,٦
افريقيا ككل	**٪٢,٤**	**٪٢,٢**	**٪٢,٣**

المصدر : African Statistical yearbook,2015, p 104 , p.90 .

*** النسب محسوبة بواسطة الباحثة بإستخدام البيانات**

١- التأثير العام للمساعدات على النمو وتخفيض الفقر

هناك تراث طويل من الدراسات حول العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، وكانت نتائج تلك الدراسات مختلفاً، فالبعض استخلص ان نتائج المساعدات على النمو محدودة جداً أو تكاد تكون منعدمة، فى حين يرى البعض الأخر ان هناك آثارًا ايجابية للمساعدات الخارجية خاصة فى البلدان التى اتبعت حزمه من سياسات الاصلاح الاقتصادي، وبالنظر لبيانات الجدول رقم (٦) يتضح لنا أن معدلات النمو فى افريقيا بوجه عام لم تشهد ارتفاعاً يعتد به خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤، بل انخفض معدل النمو من ٥,٨٪ فى عام ٢٠٠٦ ليصل الي ٣,٩٪ فى عام ٢٠١٤ كما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لم يشهد تزايداً يعتد به فى نفس الفترة.

جدول رقم (٦) : معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فى افريقيا للسنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤

السنه	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٦	٥,٨	١٣٧٩
٢٠٠٧	٦	١٥٤٧
٢٠٠٨	٥,٤	١٧٧٣
٢٠٠٩	٣,٤	١٦١٨
٢٠١٠	٥,٧	١٨٧٣
٢٠١١	٢,٨	٢٠٢٤
٢٠١٢	٦,٧	٢١٢٩
٢٠١٣	٣,٥	٢١٤٦
٢٠١٤	٣,٩	٢١٦٣

المصدر : African statistical year book, 2015, pp.90-91.

ونلاحظ من الجدول رقم (٧) أن جمهورية الكونغو الديمقراطي وهى الدولة الأولى من حيث تلقي المساعدات الانمائية الرسمية قد شهدت انخفاضاً فى معدل النمو من ٩,٨٪ فى عام ٢٠١٢ الي ٪ ٨,٧ فى عام ٢٠١٣ ليصل الي ٨,٣٪ فى عام ٢٠١٤، ولم تشهد باقى الدول الافريقية المتلقية للمساعدات ارتفاعات يعتد بها فى معدلات النمو أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومن الجدير بالذكر أنه حتى فى الدول الافريقية التى حققت معدلات مرتفعة للنمو فإن هذا النمو لم تنعكس ثمارة على الشعوب الافريقية نتيجة التفاوت الشديد فى مستويات الدخول فى الدول الأفريقية، ومن ثم فإن الأمر يحتاج الي سياسات اقتصادية واجتماعية منحازة للفقراء لتمكن هؤلاء من جني ثمار النمو المرتقب.

جدول رقم (٧) : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأعلي ١٠ دول أفريقية متلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية فى الفترة من ٢٠٠٦ وحتي ٢٠١٤

الدولة	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	معدل النمو	نصيب الفرد من GDP	معدل النمو	نصيب الفرد من GDP	معدل النمو	نصيب الفرد من GDP	معدل النمو	نصيب الفرد من GDP
ج. الكونغو الديمقراطية	٤,٧		٩,٨	١٣٦٧	٨,٧	١٥٢٩	٨,٣	١٦٢٩
أثيوبيا	١١,٤		٨,٨	٤٦٠	٩,٧	٤٩٥	١٠,٣	٥٥٩
تنزانيا	٦,٤		٦,٩	٨٠١	٧,٣	٩٠٩	٧,٤	٩٦٦
كينيا	٦,٤		٦,٩	١١٤٩	٧	١٢٢٧	٥,٤	١٥٩٣
مصر	١,٨		٢,٢	٣٢٢٣	٢,١	٣١١٠	٢,٢	٣٢٩٤
موزمبيق	٧,٤		٧,١	٥٧٩	٧,٤	٦٤٢	٧,٥	٦٢٤
نيجيريا	١٠,٦		٤,٩	٢٧٣٠	٥,٤	٢٩٦٦	٦,٣	٣٠٨٠
كوت ديفوار	٦,٩		٧,٢	٤١٨	٨,٥	٤٤٣	٨,٩	٤٩٧
غانا	١٤		٩,٣	١٦٥٣	٧,٣	١٨٧٦	٤,٢	١٢٦٥
أوغندا	٦,٤		٣,٦	٦٧٢	٤,٧	٦٧٩	٧	٦٧٣

المصدر : African statistical year book, 2015, pp.90,91

وقد أظهرت العديد من الدراسات حتى تلك التى اجرتها الدول المانحة أنه بعد عقود عديدة وإنفاق ملايين الدولارات لم تترك المساعدات الاجنبية أي تأثير طويل الأجل على النمو فى الدول الأفريقية، وعلى سبيل المثال يري كلمنيس ومؤلفون مشاركون آخرون فى كتاب منشور عام ٢٠٠٤ بأن المساعدات الأجنبية حتى وان حققت نتائج وقتية على المستوي الجزئى فى الأجل القصير إلا أنها لم تترك أي تأثير طويل الأجل على النمو(١٢).

وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك بالنسبة لمعظم الدول هى ارتفاع معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة، ورغم سيطرة فكرة ان المساعدات المالية الضخمة هى السبيل للقضاء على الفقر على نظرية التنمية الاقتصادية ، وكذلك على منهج العديد من وكالات الإغاثة الدولية والحكومية منذ الخمسينيات ، لكن النتائج لم تكن

فى نفس الاتجاه، فقد انتقل الملايين الي حالة الفقر المدقع فى جميع انحاء العالم على مدي العقود الست الماضية، ووفقا لبيانات البنك الدولي فإنه فيما بين عامي ١٩٨١، ٢٠١٠ أنخفض عدد الفقراء فى العالم بنحو ٧٠٠ مليون شخص فى حين كانت أكثر من ربع بلدان افريقيا جنوب الصحراء أكثر فقراً مما كانت عليه فى عام ١٩٦٠ رغم حجم المساعدات الخارجية الضخمة التى تلقتها منذ ذلك الحين، وربما المثال الأكثر وضوحاً يأتي من دولة مثل ليبيريا التى تلقت مبالغ ضخمة من المساعدات لمدة عشر سنوات، حيث بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التى حصلت عليها ليبيريا حتي عام ٢٠١١ حوالي ٧٦٥ مليون دولار وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية ، وقد شكلت تلك المساعدات ٧٣٪ من الدخل القومي الاجمالي لليبيريا، وهو ما يعني درجة عالية من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ورغم ذلك انخفض معدل النمو من ٧,٩٪ عام ٢٠١١ ليصل الي ٢,٦٪ عام ٢٠١٤، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً هى ٨٣,٦٪[١٣].

ويمكن ملاحظة أنه خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٨ عندما كانت تدفقات المساعدات الخارجية الي افريقيا فى ذروتها، ارتفعت نسبة الفقر فى افريقيا من ١١٪ الي ٦٦٪، وهذه النسبة تعني ان ٦٠٠ مليون أفريقي من اصل نحو مليار نسمة يعانون من حالة فقر مدقع[١٤]

٢- التأثير العام للمساعدات الخارجية فى تحقيق الأهداف الانمائية للألفية

فى عام ٢٠٠٠ وقعت ١٨٩ دولة على أهداف التنمية للألفية الثالثة، وتضمنت خطة العمل ثماني نقاط أساسية، وهى تهدف بصورة عامة الي تحسين الصحة والتعليم وتقليل وفيات الاطفال وتخفيض الفقر، وفى عام ٢٠٠٥ وضعت تقديرات التكاليف، وأتضح أن هناك حاجة لضخ اموال مساعدات اضافية بنحو ١٣٠ مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة فى عدد محدد من الدول، وقد تعهدت الدول المانحة فى مؤتمر الأمم المتحدة حول التمويل من أجل التنمية المنعقد فى مونتري بالمكسيك بزيادة مساهماتهم من المساعدات الموجهة لأفريقيا لتصل الي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً على امل معالجة مشكلات افريقيا المستمرة منذ زمن طويل[١٥] .

وبمراجعة حجم المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة لقطاع الصحة والتعليم ومقارناتها بالاوضاع الصحية ومستوي التعليم فى الدول الافريقية يمكن رسم صورة عن مدي تأثير تلك المساعدات فى تحقيق الاهداف الانمائية للألفية.

- فيما يتعلق بالتعليم

يوضح جدول رقم (٨) إجمالي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاع التعليم فى افريقيا فى عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٨) : اجمالي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاع التعليم فى عام ٢٠١٣ بالمليون دولار

مصر	٤٦٩
المغرب	٤٤٢
اثيوبيا	٢٨٤
نيجيريا	٢٠٦
أوغندا	١٩٠
السنغال	١٧١
الجزائر	١٣٠
موزمبيق	١٢٠
تونس	١١٦
روندا	١١٦
دول أخرى	١٧٦٥
اجمالي	**٤٠١١**

المصدر :

Development Aid at a Glance, statistics by Region, The Organisation for Economic Co-Operation and Development 2015, p.16.

أحتلت مصر المرتبة الأولي من حيث حجم المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة لقطاع التعليم، حيث تلقت ٤٦٩ مليون دولار للقطاع المذكور خلال عام ٢٠١٣، وجاءت المغرب فى المرتبة الثانية حيث تلقت ٤٤٢ مليون دولار موجهة لقطاع التعليم فى نفس العام، وكان إجمالي المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة لهذا القطاع فى عام ٢٠١٣ هى ٤٠١١ مليون دولار.

ويلاحظ أنه وبرغم حجم التدفقات الضخمة للمساعدات الانمائية الموجهة لقطاع التعليم، أن معدل الامية للبالغين قد كان فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٢، ٤١,٣٪ من اجمالي سكان افريقيا انخفض الي ٣٤,٩٪ من اجمالي السكان فى الفترة من ٢٠٠٥ وحتي ٢٠١٣[١٦].

جدول رقم (٩) : نسبة الأمية بين السكان البالغين فى عدد من الدول الافريقية

الدولة	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٥-٢٠١٣
مصر	٤٤,٤	٢٦,١
المغرب	٥٨,٤	٣٢,٩
اثيوبيا	٧٣	٦١,٥
نيجيريا	٤٤,٦	٤٨,٩
اوغندا	٣١,٩	٢٦,٨
السنغال	٦٠,٧	٥٠,٣
الجزائر	٣٠,١	٢٧,٤
موزمبيق	٦١,٣	٤٩,٤
تونس	٤٠,٨	٢٠,٩
رواندا	٣٥,١	٣٤,١

المصدر : African statistical year book, 2015, p.80

ويوضح الجدول رقم (٩) نسبة الامية بين البالغين فى الدول العشر الأعلى من حيث تلقي المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة للتعليم وتشير الأرقام الي أن معدلات الامية لا تزال عند مستويات غير مقبولة

- فيما يتعلق بالصحة.

كانت إجمالى المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا فى عام ٢٠١٣ حوالى ١١٦٦٥ مليون دولار وزعت كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) ، حيث كانت نيجيريا هى اكبر متلقى للمساعدات الانمائية الرسمية الموجهة لقطاع الصحة حيث بلغت تلك المساعدات ١١٥٤ مليون دولار فى عام ٢٠١٣ يليها تنزانيا التى تلقت مساعدات موجهه لقطاع الصحة بلغت ٨٤١ مليون دولار فى نفس العام.

جدول رقم (١٠) : إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاع الصحة فى عام ٢٠١٣ بالمليون دولار.

الدولة	٢٠١٣
نيجيريا	١١٥٤
تنزانيا	٨٤١
جنوب افريقيا	٨٤١
كينيا	٨٣٩
اثيوبيا	٧٧٣
موزمبيق	٦٢١
أوغندا	٥٥٠
ملاوى	٤٠٦
روندا	٣٨٦
دول أخرى	٤٦٥٢
إجمالى	**١١٦٦٥**

المصدر :

Development Aid At a glance , statistics by Region, The Organisation for Economic Co-Operation and Development, 2015, p. 17

وللوقوف على مستوى الخدمات الصحية فى افريقيا يستعرض الجدول رقم (١١) وفيات الاطفال أقل من ٥ سنوات لكل الف من المواليد فى عدد من الدول الافريقية.

جدول رقم (١١) : وفيات الاطفال أقل من ٥ سنوات لكل الف من المواليد فى عدد من الدول الافريقية

الدولة	٢٠١٣
نيجيريا	١١٧,٤
تنزانيا	٨٤,٧
جنوب افريقيا	٤٣,٩
كينيا	٧٠,٧
موزمبيق	٨٧,٢
أوغندا	٥١,٨

ملاوى	٦٧,٩
روندا	٥٢
جمهورية الكونغو	١١٨,٥
كوت ديفوار	١٠٠

المصدر : African statistical year book, 2015, p.114

ويتضح من الجدول ارتفاع نسبة وفيات الاطفال الاقل من ٥ سنوات وهو مؤشر واضح على تدهور الاوضاع الصحية فى أفريقيا ، وهو ما يؤكده ايضاً ارتفاع نسبة السكان المصابين بالايدز التى وصلت الى ٦٣,٦ أمراة مصابة بالايدز من بين كل ١٠٠٠ أمرأة أفريقية ، فى عام ٢٠١٢ ، حيث سجلت نسبة النساء المصابات بالايدز أعلى معدل لها فى تشاد فهناك ١٥٣ سيدة مصابة بالايدز من كل ١٠٠٠ سيده تشادية[١٧]

٣- القيود الاقتصادية التى تخلقها المساعدات:

إن اى تدفق ضخم من الاموال الى داخل اقتصاد ما مهما كان الاقتصاد قوياً يمكن ان يخلق مشكلات ، ومع التدفق المستمر بكميات ضخمة ومتزايدة لأموال المساعدات ، فإن هذه المشكلات تتفاقم ، خاصة فى الاقتصاديات الهشه والضعيفة الخاضعة للنفوذ الخارجى وبالتالى تتعرض الاقتصادات الفقيرة لاربعة تحديات اقتصادية رئيسية.

(أ) تناقص الادخار المحلى والاستثمار المحلى لصالح زيادة الاستهلاك : التدفقات المالية الضخمة للمساعدات تتسبب فى تناقص المدخرات المحلية ، فلطالما عبر مجتمع المانحيين الدوليين علانية عن مخاوف بشأن إساءة استخدام المساعدات الدولية الموجهة للتنمية والمخصصة للقطاع الاجتماعى والاقتصادى وتحويلها بشكل مباشر أو غير مباشر لتمويل نفقات غير منتجة او تصرفات فاسدة ، ويتم انفاق أموال المساعدات على السلع الاستهلاكية بدلاً من تعزيز الادخار المحلى وهو ما تؤكده العديد من الدراسات الاقتصادية[١٨]

كما تحدث المساعدات تأثيراً ضاراً آخر وهو إبعاد الاستثمارات الاجنبية، ورغم ان المساعدات الاجنبية تهدف فى المقام الاول لتشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال منح ضمانات للقروض الا انها فى الواقع تعرقل من تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر.

(ب) إرتفاع معدلات التضخم : إن ارتفاع معدلات الاستهلاك نتيجة زيادة حجم التدفقات النقدية فى مجتمعات تتسم بجمود الهيكل الانتاجى يؤدى فى النهاية الى ارتفاع المستوى لعام للاسعار محققاً معدلات تضخم مرتفعة ويوضح جدول رقم (١٢) معدلات التضخم فى عدد من الدول الافريقية الاعلى من حيث تلقى المساعدات الانمائية الرسمية.

جدول رقم (١٢) : المتوسط السنوى لمعدلات التضخم فى افريقيا ككل وفى مجموعة الدول الاعلى من حيث تلقى المساعدات الدولية من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤

الـــدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
ج. الكونغو الديمقراطية	٢,٥	١,٩	٦,٣	٠,٥	١,٧	٤,٩	١,٣	٢,٦	٠,٥
اثيوبيا	١٢,٣	١٧	٢٥,٥	٣٦,٤	٢,٨	٣٣,٢	٢٣	٧,٧	٧,٤
تنزانيا	٧,٣	٧	١٠,٣	١٢,١	٨,٢	١٢,٧	١٦	٧,٩	٦,١
كينيا	٦,١	٤,٣	١٦,٢	٩,٥	٤,١	١٤	٦,١٤	٥,٧	٦,٩
مصر	٧,٧	٩,٥	١٨,٣	١١,٨	١١,١	١٠,١	٧,١	٩,٥	١٠,٥
موزمبيق	١٣,٦	٩,٢	١٤,٥	٣,٨	١٢,٤	١١,٢	٢,٦	٤,٣	٢,٦
نيجيريا	٨,٢	٥,٤	١١,٦	١٢,٥	١٣,٧	١٠,٨	١٢,٢	٨,٥	٨,١
كوت ديفوار	٢١,٤	٢٢,٣	٤٤,٧	٢٩	١٧,٢	١٢,٦	٣,٧	١,٣	١,٣
غانا	١١,٧	١٠,٧	١٦,٥	١٩,٢	١٠,٧	٨,٧	٩,٢	١١,٨	١٦
أوغندا	٧,٢	٦,١	١٢,١	٣	٤	١٨,٧	١٤	٥,٥	٤,٣

المصدر : African statistical year book, 2015, p. 94

(ج) يقر صندوق النقد الدولى أن الدول النامية التى تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية تكون مهيأه اكثر من سواها لان تشهد ارتفاعات فى قيمة صرف عملتها وبناء عليه ، فإن تدفق المساعدات يقوى العملة المحلية ويؤذى صادرات الصناعات التحويلية، وهو بذلك يقلص النمو فى الاجل القصير، ويضيف

خبراء صندوق النقد الدولى ان مساهمه تدفق المساعدات فى رفع سعر العملة لدولة ما يعد أحد الاسباب التى تفسر فشل المساعدات فى تحسين النمو ويرجح ان تساهم المساعدات الخارجية فى تخفيض الانتاجية واضعاف الاقتصاد من خلال تراجع الصادرات ، كما ان انخفاض القدرة التنافسية للصادرات بطبيعة الحال يضعف من قدرة الدولة على زيادة حصيلة الصرف الاجنبى وهو ما يجعلها اكثر اعتماداً على المساعدات فى المستقبل وهو ما يجعلها عرضه مرة أخرى للاثار السلبية لتلك المساعدات(١٩)

الجزء الثالث : أستراتيجية جديدة للنمو والتنمية فى افريقيا لاتعتمد على المساعدات الخارجية

مما لاشك فيه ان المساعدات الاجنبية المتجهه الى افريقيا فى تراجع مستمر على مدى العشرين سنة الماضية ، وسواء كان ذلك بسبب اقتناع الدول المانحة بأن المساعدات لاتحقق الاهداف المرجوه منها او لمواجهة تلك الدول ضغوطات مالية ، فإن المساعدات الخارجية يجب النظر اليها على انها إجراءات مؤقته لعلاج ازمات طارئه او لدفع عجلة النمو والتنمية فى افريقيا ولايمكن النظر اليها باعتبارها مصدر دائم لتمويل النمو والتنمية فى تلك الدول، كما يجب الاخذ فى الاعتبار ان المساعدات التى وجهت الى افريقيا لم تكن مجدية ، والسبب فى ذلك انها لم تكن متمحوره حول فكرة تشجيع النمو ، كما ان المساعدات كانت تمنح غالباً فى مقابل القبول بمشروطيات الدول والمنظمات المانحة والتى لم تكن فى مجملها دافعة للتنمية الاقتصادية فى افريقيا بل أدت الى تطبيق نموذج ينطوي على انصياع للعولمة وزيادة التبعيه.

الامر اذن فى حاجة الى وضع خطة اقتصادية تقلل اعتماد الدول الافريقية المتزايد على المساعدات الخارجية سنه بعد الاخرى فليس هناك من افق واضح على طريق النهضة والتقدم فى افريقيا الا مع التحرر من ضغوط المساعدات الخارجية ووقوف الافارقة فى محاولات جادة للاعتماد على قواهم الذاتية.

وتطرح الادبيات الاقتصادية بصفة عامة أربعة مصادر بديلة للتمويل بالنسبة للاقتصادات الافريقية يمكن الاعتماد عليها حتى يمكن إتقاء الجوانب السلبية لسياسة المساعدات الخارجية ، وسوف تعرض الدراسة ملخصاً لها مع تقديم التحفظات التى توجهها هذه الورقة البحثية لاستخدام هذه المصادر.

البديل الاول الذى تطرحه الادبيات الاقتصادية هو اتباع الحكومات الافريقية نموذج القوى الأسيوية الصاعدة من خلال إصدار السندات ،ومن المتعارف عليه اقتصادياً ان السند يعنى وعد من الحكومة بإعادة الدفع للمقرض بزيادة فائدة متفق عليها وتهدف الحكومات من وراء اصدار تلك السندات للمستثمرين الاجانب المساعدة فى تمويل برامج التنمية خاصة فى مشروعات البنية الاساسية والتعليم والرعاية الصحية.

على ان الدخول الى اسواق السندات يستلزم اولاً ان تخضع للتصنيف من قبل مؤسسات التصنيف المعترف بها دولياً وهذا التصنيف دليل للمستثمرين عن المخاطر الكامنة ،وقدرة الدولة على تسديد قروضها ،وعلى الدول الافريقية وفقاً لذلك أن تدير اقتصاداتها بصورة فاعلة ، كما لا يخفى أن هذه السندات لابد من اصدارها بأسعار فايدة مرتفعة لتعوض معدلات التضخم ،وبالتالى سوف تمثل ايضاً عبئاً كبيراً على اقتصاديات الدول الافريقية.

ويشير البديل الثانى الى اهمية تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر فى البنية الاساسية من جانب الحكومة الصينية والمستثمرين الصينيين ، فطبقاً للتقديرات فقد أستثمرت الصين فى افريقيا نحو ٩٠٠ مليون دولار، عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٠ مليوناً عام ١٩٧٥، فبنت الطرق فى اثيوبيا، وانابيب النفط فى السودان وخطوط السكك الحديدية فى نيجيريا ومحطات الكهرباء فى غانا، وقد شهدت السنوات الخمس الماضية ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية فى القارة الافريقية(٢٠)

أما البديل الثالث فهو امكانية انعاش البديل الزراعى فى افريقيا ولاسيما المحاصيل النقدية من خلال ضغط الحكومات الافريقية لتحقيق هدف تحرير التجارة العالمية ، حيث يمكن للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى و اليابان أن ترفع الدعم الممنوح لمزارعيها ،وهو ما يمكن الدول الافريقية من زيادة صادراتها الزراعية ، ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق أن عمليات تحرير التجارة فى الدول

الافريقية لم تقابلها عمليات تحرير مماثلة فى اسواق البلدان المتقدمة التى توجه اليها الصادرات الافريقية، اذ ظلت الدول المتقدمة تتبع انظمة حمائيه لمزارعيها على حساب المزارعين الافارقة ، كما ان معظم الصادرات الافريقية هى صادرات أولية مما يقلل من منافع حرية التجارة ومن ثم فإن هناك حاجة لتبنى عدد من المبادئ التى قد تخالف مفهوم الانفتاح الليبرالى الجديد، الا وهى الحماية المتناقصة والانتقائية التميزيه، والتدرج فى فتح الاسواق الوطنية ،وهو ما تواجهه قواعد منظمة التجارة العالمية بشكل عنيف(٢١)

أما البديل الرابع فيقتفى اثر تجربة « بنك غرامين» التى ابتدعها عالم الاقتصاد البنغالى محمد يونس والتى حاز بمقتضاها على جائزة نوبل والتى تمكن من اقراض الفقراء الذين لايمتلكون اى ضمانات لكنهم يمتلكون الثقة والاعتماد المتبادل، وقد لاقت تجربة هذا البنك نجاحاً واسعاً خارج نطاق بنجلادش، حيث طبقتها بشكل او بآخر أكثر من اربعين دولة حول العالم(٢٢)

على أن البدائل الاربع المقترحة كما نلاحظ تعتمد بصورة قوية على درجة أداء الاقتصاد الافريقي وعلى قدرته على تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الى اقتصادات قادرة على المنافسة وهو ما يتطلب اولاً تبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية الافريقية النابعة من وعى بالمصالح الافريقية وبعيداً عن السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل المانحين الدوليين.

سياسات اقتصادية أفريقية بديلة لا تعتمد على المساعدات الخارجية :

يمكن وضع تصور لمجموعة السياسات التى يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية، ولعل أهمها ما يلى:

١) إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي

إن التحدى الحقيقى الذى ينبغى أن يقدمه الاقتصاد الأفريقى هو تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل دولة من واقع إعادة النظر فى النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى، والعمل على الانسحاب التدريجي من حالة الاندماج المتزايد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمي، أى أنها مرحلة تصحيح هيكلى، ويكون ذلك من خلال:

(أ) إعادة التفكير فى النموذج الاقتصادى الذى يعتمد استراتيجية التوجه نحو التصدير بصورة مفرطة، والذى سيطر على استراتيجية النمو فى أفريقيا على مدار بضعة عقود ماضية، وهو أمر ضرورى إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى _ وهى السوق المحتملة للصادرات الأفريقية _ بمستورد جيد لتلك الصادرات، ولذلك يتعين على الدول الأفريقية إعادة توجيه صادراتها لدول أخرى، وفوق كل ذلك إعادة توجيه اقتصاداتها نحو الطلب المحلى المتزايد، وهو ما يتطلب التغيير نحو تنمية يدفعها الطلب المحلى، وتقودها الأجور، بمعنى تعزيز النمو المعتمد على الاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات والسياسات:

- الحفاظ والإبقاء على مستويات ملائمة من الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق العام الموجه لزيادة الاستثمار فى البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية من خلال زيادة المخصصات الموجهة لقطاعات التعليم والصحة في الميزانيات العامة للدول الأفريقية.
- العمل على رفع معدلات الادخار المحلى، والذى يعمل على تحقيق معدلات الاستثمار المحلى المرتفعة التى تساعد على تحقيق التنمية المعتمدة على الذات، وهو ما يمكن ملاحظته عن كثب فى التجارب التنموية الناجحة ، ففى ماليزيا كان الاعتماد على الموارد الداخلية فى تمويل التنمية نابعاً من زيادة معدلات الادخار والاستثمار(٢٣).
- تحسين بيئة النشاط الاقتصادى والتجارى، وذلك من خلال الاهتمام بالبنية الأساسية المادية وكذلك التشريعية والقانونية والتنظيمية.
- وفى إطار الاهتمام بالنمو الذى يدفعه الاستثمار المحلى، نؤكد على أهمية الدور الإقليمي فيما يتعلق بفتح الأسواق الإقليمية وزيادة التجارة البينية بين الدول الأفريقية.
- فيما يتعلق بالتوجه نحو دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب ملاحظة أن النماذج التى اعتمدت على مثل هذه المشروعات كالحالتين الماليزية والكورية، كانت تلك المشروعات بمثابة شركات تغذى شركات

أو صناعات كبيرة بمعنى وجود ترابط أفقى بين تلك المؤسسات وبعضها البعض بهدف خلق ارتباط رأسى بين تلك المؤسسات والصناعات الكبيرة فى الاقتصادات القومية، وهو ما يجعل هذه المشروعات تحقق أهدافها فى دفع التنمية من جانب، كما تساعد على تحسين المؤشرات الاجتماعية والحد من التفاوت فى توزيع الدخول من ناحية أخرى.

ب) تنويع الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية للتقليل من مخاطر الاعتماد بشكل متزايد على تصدير منتج واحد أو منتجين، ومخاطر الاعتماد على القطاعات الأولية فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوليد الدخل، وهو ما أتسمت به التجارب التنموية فى الدول النامية؛ ففى فنزويلا تمت اقامة مشروع تنموى صناعى شامل للعمل على إيجاد بديل استراتيجي للاعتماد على النفط[٢٤]، وفى ماليزيا عملت الدولة على تنويع البيئة الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي سواء أكانت صناعة استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية، بالإضافة للاهتمام بقطاع الزراعة[٢٥].

٢) الدور المحورى للدولة فى التنمية

لقد أثبتت تجارب التنمية المختلفة الأهمية الكبيرة لدور الدولة فى النهوض الاقتصادى لتحقيق القفزات النوعية فى التنمية الاقتصادية، إذ كان تدخل الحكومة فى الاقتصاد السمة الواضحة لفترة طويله فى الاقتصاد الماليزي إبان تصاعد برامج التصنيع الطموحة وتحولها إلى دولة صناعيه متقدمة[٢٦]. كما تشير التجربة الكورية إلى أن هذا النجاح الذى حققته كوريا ما كان يقدر له أن يتحقق لولا الدور المحورى الذى لعبته الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذى دفعها لاستحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية كان أبرزها مجلس التخطيط الاقتصادي[٢٧] وفى فنزويلا وضعت الدولة على عاتقها مسئولية النهوض بالاقتصاد؛ ففرضت سيطرتها التامة على القطاع النفطي والقطاعات الاستراتيجية الأخرى [٢٨].

ومن ثم نجد أن أهمية دور الدولة ينبع من افتقار رأسماليات تلك الدول لمشروع وطنى للتنمية، وارتباط الاستثمارات الضخمة عادة بالشركات متعددة الجنسية التى تهدف لتكريس التبعية فى مقابل مصالحها فى المنطقة.

كما تتسم الرأسماليات المحلية بالميل إلى الأنشطة التى تحقق أرباحاً سريعة، والتى لا يمكن أن تقوم عليها دعائم التنمية الاقتصادية المستندة على التخطيط الاستراتيجي، أو ما يطلق عليه الرأسمالية الطفيلية أحياناً، وهو ما يتنافى مع الدور المهم للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى افريقيا، على أنه يجب ملاحظة أن الدعوة لاضطلاع الدولة بالدور القيادى فى إدارة النشاط الاقتصادى لا يعنى التحول للاشتراكية، فالطريق للاشتراكية طويل، والأمر لا يعدو أن يكون تحولاً لإيجاد دور لرأسمالية الدولة إلى جانب القطاع الخاص للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية فى القطاعات الاستراتيجية المهمة خصوصاً فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالسيطرة على الموارد الطبيعية للدول الأفريقية، حيث إن هناك ضرورة ملحة لاستعادة سيطرة هذه الدول على مقدراتها ومواردها، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال سيطرة الدولة على تلك القطاعات سيطرة تامة، ووقف أنشطة الشركات متعددة الجنسيات واحتكاراتها فى مجالات استخراج وتصنيع وتصدير الموارد المعدنية والطبيعية للقارة الأفريقية، كما يجب الأخذ فى الاعتبار أن الأمر يتطلب مراعاة عدم الوقوع فى الأخطاء التى تسببت فى فشل الأشكال المختلفة من تدخل الدولة التى طبقت فى أفريقيا، وأهمها ضرورة وجود مشاركة ديمقراطية شعبية وآليات واضحة للمحاسبة والرقابة الفعالة على الممارسات الحكومية، والجدير بالذكر أن النظم السياسية القائمة فى الكثير من الدول الأفريقية ليست ديمقراطية، وهى أنظمة ملائمة للطبقات الرأسمالية التابعة فى توسعها المرتبط بالنظام الرأسمالى العالمى وهو الأمر الذي يتعين تغييره من خلال نضال الشعوب لفرض إرادتها السياسية .

٣) إعادة تنظيم القطاع المالى الأفريقى:

القطاع المالى والمصرفي فى الدول الأفريقية بحاجة لإعادة تنظيم ومراقبة، وهو بحاجة لفرض درجة عالية من ملكية الدولة للمؤسسات المالية والمصرفية يمكنها من المراقبة وتوجيه الأرصدة الائتمانية نحو الاستثمارات المنتجة، كما يجب تطوير البنية الأساسية المالية المتمثلة فى وضع التشريعات والضوابط اللازمة لإدارة القطاع المالى ، وكذلك هناك ضرورة لوضع نظام فعال للحوافز ضمن

الإطار التنظيمي للقطاع المالي، كما ان هناك حاجة ملحة لإحكام الضوابط القانونية والتنظيمية فى التعامل فى الأسواق المالية للحد من المضاربات المتهورة ، ويقتضى الأمر فرض ضرائب على الأموال الساخنة بالبورصات، والتى تقل مدة استثماراتها عن أجل معين، كما يجب فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحققة من تعاملات البورصة، أسوة بالأنشطة الإنتاجية الفعلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الأفريقية يتعين عليها ان تواصل تطبيق استراتيجيات حذرة لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال، ووضع ضوابط لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود الأفريقية ،حيث يتطلب الأمر خفض مخاطر الارتدادات الرأسمالية المفاجئة غير المتوقعة، والتى تتسبب فى صدمات اقتصادية للدول الأفريقية. والأهم من ذلك هو إعادة التفكير وعدم التعجل فى تحرير المعاملات الرأسمالية الذى يفرض على الدول الأفريقية التضحية إما باستقرار أسعار الصرف، أو باستقلال السياسة النقدية، وهو أمر يصعب على الدول الأفريقية تطبيقه فى ظل أزماتها الاقتصادية[٢٩]. وتجدر الاشارة هنا إلى دراسة قام بها المركز الوطنى للبحوث الاقتصادية التابع للمفوضية الأوربية European commission، أهتمت الدراسة بقياس تأثير عملية تحرير المعاملات الرأسمالية والانفتاح المالي فى إحداث الصدمات الاقتصادية فى عدد من الأسواق المالية لدول متقدمة وأخري نامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال لا يكون له أثر يذكر فى إحداث صدمات مالية فى الدول المتقدمة بينما تتأثر الأسواق الناشئة بصوره ضخمة من جراء تحرير تدفقات رؤوس الأموال حيث يتسبب فى أزمات العملة والبنوك بتلك الدول، و أوضحت الدراسة أن معدل تكرار الصدمات فى الدول المتقدمة ارتفع من ٨,٨٪ فى الدول ذات الأسواق المالية المغلقة إلى ٩,٧٪ فى الدول ذات الأسواق المالية المنفتحة، بينما كان هذا المعدل فى الاسواق الناشئة ٢٥,١٪ فى حالة الأسواق المنغلقة و٦١,٦٪ فى حالة الأسواق المنفتحة[٣٠]، وهو ما يؤكد على ضرورة فرض ضوابط على عمليات التحرير السريعة للمعاملات الرأسمالية فى الدول الأفريقية ذات الأسواق المالية الناشئة. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك ضرورة للتعامل معها بحذر،

ووضع الإجراءات والشروط التى تضمن عدم منافستها للمشروعات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار فى القطاعات التى تخدم برامج التنمية الوطنية، وأن تعمل على خلق الوظائف وتنويع الهيكل الانتاجى وهيكل صادرات الدولة[٣١].

٤) اتباع سياسات اقتصادية كليه سليمة

والمقصود هنا اتباع السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف الملائمة. حيث أن الحكومات الأفريقية لا تزال فى حاجة للحفاظ على توازن صحى بين الاستقرار قصير الأجل، وتحقيق أدنى مستويات للتضخم من ناحية، وتحقيق معدلات نمو قوى ومستدام من ناحية أخرى.

على مستوى السياسة النقدية

تستهدف السياسات النقدية المتبعة فى معظم الدول الأفريقية حجم النقود، وعلى الرغم من أن هذا الإطار قد أثبت فاعليته فى تخفيض معدلات التضخم، إلا أنه ليس مناسباً تماماً فى تحقيق الأهداف العامة للسياسة النقدية، لذا فإن هناك حاجة لتعديل الإطار العام للسياسة النقدية، حيث أن هناك حاجة لتنشيط الطلب، وتحقيق التنمية الاقتصادية مما استوجب تبني مجموعة أوسع من الأهداف ، بالإضافة إلى التضخم، حيث شكلت الأزمة العالمية ٢٠٠٨ تحدياً كبيراً للسياسة النقدية فى دول القارة الأفريقية، إذ أدركت تلك الدول أن أطر السياسة النقدية التى يتبعها معظم الدول الأفريقية لا تتناسب كلياً مع استمرار عملية مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد الكلى، كما أصبحت هناك قناعة بأن السياسة النقدية تؤثر على الناتج الإجمالى وبالأخص من الناحية الائتمانية[٣٢]، إذ إن إدارة الاقتصاد الكلى تتطلب رؤية أوسع نطاقاً لأهداف السياسة العامة، مع زيادة الأولوية المعطاة لتحقيق الاستقرار فى الإنتاج وسعر الصرف بالإضافة، للسيطرة على معدل التضخم، ويتطلب ذلك أن تأخذ أهداف السياسة بعين الاعتبار ايضاً استقرار أسعار الصرف لعدة أسباب؛ فسعر الصرف فى حد ذاته يؤثر على الطب الكلى والناتج والتضخم، كما أن تقلبات اسعار الصرف تكون مدمرة جداً بالنسبة لمستخدمى ومنتجي السلع المتداولة فى الاقتصاد المحلى، بالإضافة إلى أن هناك عدداً من الاقتصادات الأفريقية مثل جماعة

شرق أفريقيا تعمل على تدشين اتحاد نقدي يستخدم عملة موحدة، وإن الانتقال إلى اتحاد نقدى يحتاج إلى فترة من إدارة سعر الصرف لتحقيق المواءمة بين معدلات الصرف الثنائية لكل عضو محتمل فى الاتحاد النقدي المزمع إنشاؤه(٣٣)، ومن ثم يجب اتباع شكل وسيط من أشكال نظام الصرف بدلاً من التعويم الصريح لأسعارالصرف، كما يجب أن تكون السياسة النقدية أكثر مرونة فيما يتعلق بتحديد الأهداف التشغيلية على أساس متغيرات الاقتصاد الكلى الحالية والمتوقعة، على أن تعزيز آليه انتقال السياسة النقدية فى دول أفريقيا سوف يتطلب أسواقاً ماليه أكثر عمقاً وتكاملاً وتنافسية، وبالتالى فإن الإصلاحات المنشودة فى إطار السياسة النقدية يجب أن ترافقها تدابير ومعايير لتعزيز تطوير الأسواق المالية، كذلك اتخاذ التدابير لتعزيز تكامل الأسواق المالية، وخلق روابط أقوى بين أسعار الفائدة فى السوق النقدية، وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

على مستوى السياسة المالية

تتزايد الحاجه لإعطاء أولوية كبيرة للسياسة المالية، والإنفاق العام فى السياسة العامة للدولة، خصوصاً مع ما خلفته الأزمة العالمية من آثار على قطاعات الاقتصاد الحقيقى فى الدول الأفريقية، ومن ثم انعكاس ذلك على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمعات الأفريقية، وبالتالى تصبح هناك ضرورة ملحة لتوجيه الإنفاق العام لتعزيز الاستثمارات المنتجة فى قطاعات الاقتصاد الحقيقى من خلال زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى هذا من جانب، ومن جانب آخر على الحكومات الأفريقية حينما تركز علي سياسات التعزيز المالى أن تحمى بالمثل وتزيد من الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ذات الطابع العام مثل البنية الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، كما ينبغي محورة الأهداف المتوسطة الأجل للسياسة المالية على تقليص رقعة الفقر فى الدول الأفريقية عبر نمو قوى ومستدام بدلاً من التشديد على الاستقرار وتحقيق أدنى معدل للتضخم، واستبدال ذلك بتنشيط عملية النمو المدفوع بالإنفاق العام، لما له من دور فى دفع الطلب المحلى، ومن ثم تعزيز النمو المعتمد على الاستثمار المحلى, والاستهلاك المحلى. وفيما يتعلق بالنظام الضريبى

هناك ضرورة لاتباع أنظمة ضريبية تحقق العدالة فى توزيع الدخول مثل الضرائب التصاعدية، وفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية، وأرباح البورصات، وكذلك إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية العاملة فى الدول الأفريقية.

السياسة الزراعية

هناك حاجة أيضاً لقيام الدول الأفريقية بتطبيق منهج للزراعة والتنمية الريفية أكثر شموليه يعمل على إقرار دور التدخل الحكومي من خلال وضع السياسات الملائمة، والعمل على توفير المدخلات، وإدارة أسعار المحاصيل، كما يجب إعادة قراءة وتحليل إمكانية تطبيق التعاونيات الزراعية الأفريقية فى ظل محدودية القدرات الإنتاجية للمزارعين الأفارقة، وعدم قدرتهم على الحصول على التمويل، وضعف وضعهم التنافسى، فرغم فشل تجربة التعاونيات الزراعية فى نماذج أفريقية سابقة، وبقائها مجرد محاولات هامشية على خريطة النمو الاقتصادى دون أن تحقق الأهداف التى سعت إليها، إلا أنه هناك ضرورة لاستنباط نموذج تعاوني جديد يتناسب مع ظروف الدول الأفريقية، ويتلافى مشكلات وعيوب التجارب الأفريقية الاشتراكية السابقة فى تطبيق التعاونيات الزراعية.

وحتى تؤتى السياسات الاقتصادية الكلية ثمارها المرجوة فلا مناص من أن تتلازم معها حزمة من الإصلاحات الهيكلية مثل إنشاء البنى الأساسية، وفتح الأبواب أمام المشاركات الإنتاجية، وتنمية قواعد رأس المال البشرى، وتطوير شبكات الضمان والأمان الاجتماعي لحماية الفئات والطبقات الأكثر عرضة للصدمات.

٥) الشراكات والتكتلات الإقليمية

هناك ضرورة ملحة لدى دول القارة الأفريقية لخلق مبادراتها الإقليمية سواء من خلال تطوير ودعم المنظمات الإقليمية الأفريقية القائمة، أو من خلال خلق مبادرات جديدة ذات توجهات أكثر راديكالية وتقدمية، ومما لا شك فيه أن هذه التكتلات والأشكال المختلفة من التعاون الإقليمى الأفريقي ضرورية سواء لتنمية القدرة التفاوضية للدول الأفريقية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بخصوص

شروط منظمة التجارة للحصول على شروط أفضل فى مجالات التجارة والاستثمار، ومشكلات الديون الخارجية، أو فيما يتعلق باستعادة الدول الأفريقية السيطرة على مواردها الطبيعية، وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لأهدافها التنموية، بالإضافة إلى أن هذه الأشكال من التعاون الإقليمى ضرورية لتنمية القدرات الذاتية للدول الأفريقية فى المجالات المختلفة باستخدام الموارد والخبرات والمهارات الأفريقية فى إنجاز مشروعات مشتركة تساعد على رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لتلك الدول. كما أن هناك ضرورة إقليمية لتفعيل دور المصرف المركزى الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي ليصبحا بديلاً فاعلاً عن مؤسسات التمويل الدولية فيما يتعلق بتمويل عملية التنمية فى قارة أفريقيا، واعتبار هذه المؤسسات لبنة لقيام نظام نقدى حقيقى مستقل عن النظام النقدى العالمى الذى لا يعمل بالتأكيد فى صالح الدول الأفريقية، ومن ثم يمكن التخفيف والحد من حالة عدم التوازن الدولى، والعمل على تقليل الاعتماد على تدفقات المساعدات الأجنبية، أو الانصياع للشروط الليبرالية الجديدة التى تمليها مؤسسات التمويل الدولية على دول القارة الأفريقية. ومن الجدير بالذكر هنا إن مشروع القانون التأسيسي لإنشاء الاتحاد الأفريقي قد نص على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كما استهدفت معاهدة أبوجا تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الأفريقية خلال فترة زمنية أقصاها ٣٤ عاماً [٣٤]، وهو ما يدعو الحكومات الافريقية لضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين القارة من تحقيق التكامل المنشود الذى يمكنها من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية ،ويمكن الرجوع إلى تجربة بنك الجنوب فى منطقة أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية كنموذج لمؤسسات التمويل الإقليمي الناجحة، حيث يسعى البنك لتقديم نفسه كبديل حقيقي لصندوق النقد الدولى ويمثل لبنه لقيام نظام مالى حقيقى مستقل، يعمل على تخفيف والحد من حالة عدم التوازن بين القوى والنفوذ فى المنطقة من جانب، والعمل على تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الاجنبية والانصياع للشروط التى تمليها عليها مؤسسات التمويل الدولية[٣٤].

من جهة أخرى يجب على أفريقيا انتهاز فرصة نهوض وصعود الأسواق الصاعدة وبصورة خاصة فى الصين والهند، كشركاء فى التجارة والتنمية، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لأفريقيا على طريق تنويع أسواق صادراتها، بالإضافة لتنويع مصادرها الخاصة بتمويل عمليات التنمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة، مع ضرورة تكييف وتهيئة هذه الفرص من أجل دعم استراتيجية واضحة للتنمية القومية(٣٥).

على أن تطبيق هذه السياسات يستلزم توافر مجموعة من الشروط الموضوعية:

١- رغم أن البديل المقترح للسياسات الاقتصادية التى يجب تطبيقها فى أفريقيا يقدم طرحاً لمحاولة فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمى للحد من الإعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية ببناء أقتصادات معتمدة الى حد كبير على الذات ، إلا أنه مازال بديلاً مطروحاً على سلطة الدول الأفريقية لتطبيقه، ومن ثم فإن الإرادة السياسية للطبقات الحاكمة تلعب دوراً رئيسياً فى إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات، ولما كان أي بديل اقتصادى فى مواجهة الليبرالية العالمية لابد أن يكون بديلاً ديمقراطياً بالضرورة، حيث لا يمكن تحقيقه من خلال نظم سياسية تابعه للرأسمالية العالمية، فإن هناك حاجة لوجود حكومات ديمقراطية شعبية مع ضرورة المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار، وهو ما يتطلب قدر عالياً من الحريات السياسية والاجتماعية التى تهيئ المناخ لتشكيل التكوينات السياسية والاجتماعية القادرة على المشاركة الشعبية بفاعلية.

٢- إن البديل المقترح يعتبر طريقاً للحد من الآليات المستخدمة لفرض السيطرة الرأسمالية على الدول الأفريقية بما يمكن تلك الدول من إعادة السيطرة على مواردها، والمقصود هنا بالموارد الطبيعية البترول والغاز ومنتجات المناجم المختلفة، وكذلك الأراضي الزراعية، والعمل الرخيص من جانب، و أيضاً السيطرة على الفائض الاقتصادى المحقق داخل تلك الدول، والعمل على عدم

استنزافه وتوظيفه فى صالح التنمية الاقتصادية التى يتم توزيع ثمارها بشكل أكثر عدالة داخل المجتمع، فدون سيطرة الدول الأفريقية على مقدراتها سيكون من المشكوك فيه الإمساك بزمام اقتصادها، وتحقيق ما هو منشود من نمو وتنمية.

٣- إن استقلالية التنمية تعنى اعتمادها على القوى الذاتية للمجتمع، وهى القدرات البشرية المدربة والمتعلمة والقادرة على إدارة عملية التنمية من جانب، وكذلك المدخرات المحلية التى يقوم عليها الاستثمار الموجه لتحقيق التنمية المستقلة من جانب آخر.

٤- إن البديل المقترح لا يمكن تحقيقه إلا فى إطار دول تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسى، ولما كانت القارة الأفريقية هى قارة الصراعات القبلية والإثنية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، فإن هناك شكوكاً حول إمكانية دفع عملية التنمية المستقلة فى القارة فى ظل حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسى الذى يرجع فى جزء منه- بالإضافة للطبيعة التعددية للمجتمعات الأفريقية- إلى الدور الخارجى الذى ساهم فى تأجيج الصراعات، وهو ما يدفع شعوب القارة الأفريقية إلى ضرورة إعادة النظر فيما آل إليه واقعها السياسي والاقتصادي، واتخاذ مواقف حقيقية لخلق حاله من الاستقرار السياسي اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي المنشود .

٥- فيما يتعلق بالتكامل الإقليمى بين دول القارة يتطلب الأمر درجة من التوفيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التقارب بين مؤشرات الأداء الاقتصادى فى الدول الأعضاء بكل تكتل.

هوامش البحث

1. http:www.state.gov/s/gac/plan/c11652.htm

٢. الحميد محمد القاضى: مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي (القاهرة: دار الجامعات المصرية)، ص ٢٥٢.

٣. المرجع السابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣

4. Martin Busher, : Development Aid Between Cultural Encounter and General Condition of Economic Policy, Economics,1995, pp57-80.

٥. أنور محمد عبد العال: الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصرى ودورها في الاصلاح الاقتصادى (١٩٧٥- ١٩٩٦)، رسالة ماجتسير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص٥.

٦. دامبيا مويو: المساعدات المميتة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص٣٩

٧. المصدر السابق، ص ٤٢.

8. Raghuram Rajan: Foreign Capital and Economic Growth, Paperwork, Conference of the federal reserve bank of Kansas city, Wyoming, 25 August, 2006.

9. Amatya sen: Developmental of freedom (New York: Anchor, 2000)

١٠. دامبيسا مويو: مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤.

11. Lanre Adedeje: Impact of foreign Aid on African Economics, (the lawyers chronicle, 2013).

12. Micheal Clemens and others: “Counting chickens when they Hatch: the short –term Effect of Aid on Growth, 2004: http//ideas repec.org/s/wpa/wwwpif.html.

13. Daren A Cemoglu: why foreign Aid Fails and how to really help Africa, January 2014, www.spectaler.co.uk/2014/01

14. william Eastrty: Can Foreign Aid buy growth?, journal of Economic perspectives, No.17, 2003, pp. 23-45.

١٥. دامبيسا مويو: مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

16. African statistical year book, 2015, p.80.

17. African statistical year book, 2015, p. 116

18. Peter Boane : “ Politics and Effectiveness of Foreign Aid” European Economic review , (No.40, 1996, 2) pp.289-329.

١٩. دامبيسا مويو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦

٢٠. دامبيسا مويو : مرجع سابق ذكره ، ص ٢

٢١. غادة انيس البياع : ازمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية فى افريقيا(القاهرة ، مركز البحوث العربية والافريقية ،٢٠١٤) ، ص ٢٧٥

٢٢. حمدى عبد الرحمن : افريقيا فى عالم دون مساعدات «http.//www.aljazera.net/knowledgate/oplions/20

23. Mohamed Arif : " The Malaysian Economic Experience And Its Relevance For The OIC Member Countries"in Islamic Economic Studies,(Vol.6, No.1, Nov.1998), p.4
24. James Petras" Latin America, Perspectives For Socialism In A Time Of A World Capitalist Recession/ Depression" , in Journal Of Socialist Theory, (Vol, 37, Issue 3, 2009), pp. 441-463
25. Mohamed Ariff: op.cit., p.7
26. Ibid., p.4
27. Haider A.khan: "Development Strategies, lessons from the Experience of South Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam", United Nations University working paper (Geneva : world institute for development, Economic Research, No.2010/10, Feb 2010)., p.5
28. John Bellamy Foster: " Venezuelan Inventiveness ,Marxism And Vernacular Revolution Traditions", in Donate And Support Independent, News And Analysis , (Monthly Review , July 2010) ,
29. Gouda Abdel- khalek:" Bad Policies or systemic Dysfunctions? The perils of Financial Globalization :A south view", USC. Center for Law, Economic & Organization Research paper (Los Angeles: university of southern California law school , No. co3 -18, 2003)
30. Phelep pe Martin and Helene Rey:' Financial Globalization and Emerging Markets : with or without crash", National Bureau Economic Research Working Paper Series, (Cambridge : European commission , No. 9288, October 2002), pp.1-2
31. African development Bank :" Africa and the global Econmic crisis strategies for lang termgrowth", ., p.10
32. Zuzana Brixiova:"Africa in the post- crisis Global Economy: Turning the recovery into strong, sustained and shared Growth", African Development Bank, committee of ten policy Brief, (Washington, DC: African Development Bank,October 2010) ,p.4
33. Louis Kasekande and Martin Brownbridge:" post- crisis Monetary policy Frame work in sub-Saharan Africa", African Development Review, (Oxford : Black well publishing Ltd., vol.23, No.2,2011) , p.198.

٣٤. أ.د فرج عبد الفتاح فرج:» الاقتصاد الأفريقى قضايا التكامل والتنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧) ص ٥٠.

35. William K.tabb:«Four Crisis of The Contemporary World Capitalism System», in International Journal of Socialist Renewal, (New York : M.R. Press, Vo l.60, Issu.05, October 2008:
36. Africa development Bank:" Africa and the global economic crisis: strategies for preserving the foundation of long_ term growth:, paper prepared for the 2009 annual meeting of the African Development Bank, 13-14 May- Dakar, Senegal, p. 11

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :

- أنور محمد عبد العال: الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصرى ودورها في الاصلاح الاقتصادى (١٩٧٥- ١٩٩٦)، رسالة ماجتسير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)
- دامبيسا مويو: المساعدات المميتة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)
- عبد الحميد محمد القاضى: مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي (القاهرة: دار الجامعات المصرية)
- غادة انيس البياع : ازمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية فى افريقيا(القاهرة ، مركز البحوث العربية والافريقية ،٢٠١٤)
- فرج عبد الفتاح فرج:" الاقتصاد الأفريقى قضايا التكامل والتنمية،(القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)

ثانياً : المراجع بالغة الأنجليزية

- A Cemoglu , Daren: why foregin Aid Fails and how to really help Africa, junuary 2014, www.spectaler.co.uk/2014/01
- Abdel- khalek , Gouda:" Bad Policies or systemic Dysfunctions? The perils of Financial Globalization : A south view", USC. Center for Law, Economic & Organization Research paper (Los Angeles: university of southern California law school , No. co3 -18, 2003)
- Adedeje, Lanre : Impact of foreign Aid on African Economics, (the lawgers chronicle, 2013).
- Africa development Bank:" Africa and the global economic crisis: strategies for preserving the foundation of long_ term growth:, paper prepared for the 2009 annual meeting of the African Development Bank, 13-14 May- Dakar, Senegal.
- ---------- :" Africa and the global Economic crisis strategies for long term growth"
- Amat , yasen: Developmental of freedom (New York: Anchor, 2000)
- A.khan, Haider: "Development Strategies, lessons from the Experience of South Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam", United Nations University working paper (Geneva: world institute for development, Economic Research, No.2010/10, Feb 2010).
- Arif, Mohamed: "The Malaysian Economic Experience And Its Relevance For The OIC Member Countries" in Islamic Economic Studies,(Vol.6, No.1, Nov.1998)

- Boane, Peter : “Politics and Effectiveness of Foreign Aid” European Economic review , (No.40, 1996, 2)
- Brixiova , Zuzana:”Africa in the post- crisis Global Economy: Turning the recovery into strong, sustained and shared Growth”, African Development Bank, committee of ten policy Brief, (Washington, DC: African Development Bank, October 2010)
- Busher, Martin : Development Aid Between Cultural Encounter and general condition of Economic Policy, Economics,1995
- Clemens , Micheal and others: “Counting chickens when they Hatch: the short –term Effect of Aid on Growth, 2004: http//ideas repec.org/s/wpa/wwwpif.html.
- Eastrty , william: Can Foreign Aid buy growth?, journal of Economic perspectives, No.17, 2003.
- Economic & Organization Research pap (los Angeles: university of southern California law school , No. co3 -18, 2003)
- Foster , John Bellamy: “ Venezuelan Inventiveness ,Marxism And Vernacular Revolution Traditions”, in Donate And Support Independent, News And Analysis , (Monthly Review , July 2010)
- Kasekande , Louis and Martin Brownbridge:” post- crisis Monetary policy Frame work in sub-Saharan Africa”, African Development Review, (oxford :Black well publishing Ltd., vol.23, No.2,2011)
- K.tabb, William:«Four Crisis of The Contemporary World Capitalism System», in International Journal of Socialist Renewal, (New York : M.R. Press, Vo l.60, Issu.05, October 2008

  - Martin , Phelep pe and Helene Rey:’ Financial Globalization and Emerging Markets : with or without crash”, National Bureau Economic Research Working Paper Series, (combridge : European commission , No. 9288, October 2002)
- Petras , James :“ Latin America, Perspectives For Socialism In A Time Of A World Capitalist Recession/ Depression” , in Journal Of Socialist Theory, (Vol, 37, Issue 3, 2009)
- Rajan, Raghuram: Foreign Capital and Economic Growth, Paperwork, Conference of the federal reserve bank of Kansas city, Wyoming, 25 August, 2006
- http.//www.aljazera.net/knowledgate/oplions/2
- African statistical year book,2015
- Development Aid at glance, statistics by region, The Organisation for Economic Co-Operation and Development , 2015